الإنفاق الحكومي والتنمية البشرية في الدول العربية

أ.م .د. طلال محمود كداوي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

الملخص

حاول البحث تحليل العلاقة بين السياسات الحكومية عبر الإنفاق على القطاعات الاجتماعية والتنمية البشرية ، وتبين أن هناك علاقة وثيقة بينهما . وقد وظف البحث نموذج متعدد المتغيرات للوقوف على أثر الإنفاق الحكومي على التنمية البشرية في الدول العربية بعامة خلال العقد الأخير من الألفية الثانية ، وكشفت النتائج عن مساهمة كل من العامل الاقتصادي (حصة الفرد من الدخل القومي) والإنفاق الاجتماعي للدولة بشكلٍ إيجابي ومعنوي في التنمية البشرية ، بينما على المستوى الجزئي لم تظهر معنوية الدور الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي ودول منطقة الشرق الأوسط ، في حين برز هذا الدور وبشكلٍ كبير جداً في دول شمال أفريقيا .

Abstract

Government Expenditure and Human Development In Arab Countries

The research attempted to analyze the relationship between government policies via its expenditures on social sectors and human development. It appeared that there were strong relationship between them. The research employed a multi-variate model to identify the impact of government expenditure on human development in Arab countries. It appeared that both per capita income and social expenditure had contributed positively and significantly to human development. But, when these countries were divided into regional groups, it appeared that government role were insignificant in Gulf States and Middle Eastern States, whereas this role was influential and significant in Northern Africa Countries.

المقدمة

مع بزوغ الفكر الكينزي بدأ الاهتمام ينصرف نحو الدولة وعلى دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي . وانشغل الباحثون في تحليل ودراسة الروابط بين السياسات الحكومية والنمو وخصوصاً في نطاق السياسة المالية . وخلال ربع القرن المنصرم طرح كم هائل من البحوث التطبيقية التي تناولت تشخيص عناصر الإنفاق الحكومي (سواء على المستوى المجموعي أو الانفرادي) التي تحمل علاقة معنوية مع النمو الاقتصادي . وتباينت هذه البحوث في الفترات الزمنية التي تناولتها في التحليل وفي تقنيات القياس ، وغالباً ما أفضت إلى نتائج متعارضة .

ولا بد من الإشارة إلى أن النتائج التي استخلصت حول علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي جاءت من تطبيقات على الدول المتقدمة أو على أساس عينة كبيرة تضم مزيجاً من الدول المتقدمة والنامية .

ومما يؤسف له أن الجانب الاجتماعي للتنمية لم ينل ذلك الاهتمام من البحث والتحليل مثل ذلك الذي ناله الجانب الاقتصادي وكأن المسألة متمحورة على ما يبدو في أن التنمية الاجتماعية هي نتاج النمو الاقتصادي ، وبـذلك فـإن التركيز على النمو الاقتصادي سيفضي إلى تنمية اجتماعية .

هذا التصور في تقديرنا ، وقد يتفق معنا الكثيرين ، غير مقبـول . فالتنميـة الاجتماعية ليست بالضرورة نتيجة للنمو الاقتصادي ، لا بل قد تكون سـبباً لتحقيق النمو الاقتصادي بدلالة أن أي تقدم أو رقي يحققه المجتمـع يتوقـف بالضرورة على كمية ونوعية الموارد البشرية التي بحوزتـه (Lewis W. A., ١٩٥٥, ٣٠٧) . كما وأن المهارات والمعرفة تعدّ شرطاً أساسياً للنمـو لأنها الجسر الذي يوصل إلى بناء القدرات التكنولوجية ، ومن هنا يعدّ رأس المال البشري والعوامل المؤسساتية محددات مهمة للنمو الاقتصادي (Bose N., Haque E. & Osborn D., ٢٠٠٣, ٧) .

هذه المعطيات تبرر الاهتمام بالجانب الاجتماعي على قـدمٍ المـساواة مـع الجانب الاقتصادي للنهوض بالتنمية في المجتمع .

واتساقاً مع هذه الرؤية سنحاول تسليط الضوء على العلاقة بـين الـسياسات الحكومية والتنمية البشرية في الدول العربية بوصفها إسهامة تفـتح المجـال أمام المهتمين لمزيد من البحث والتقصي للجوانب الاجتماعية الأخرى .

مشكلة البحث

من غير الممكن نكران أن الدول العربية حققت تقدماً ملموسـاً فـي مجـال التنمية البشرية، لكن التساؤل الذي يثار هل أن هذه التنميـة تحققـت بفعـل إجراءات حكومية مقصودة أم أنها نتاج التقدم والتطور الاقتصادي الذي حققه

المجتمع والذي انعكس في تنامي متوسط نصيب الفرد من الدخل القـومي ؟ وبصورة أكثر تحديداً يمكن عرض مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات ، أولها : ما هي كفاءة وفاعلية الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعيـة كالتعليم والصحة في ضمان مستويات أفضل للتنمية البشرية ؟ وثانيها : هل أن الإنفاق الاجتماعي له أثر أقوى من النمو الاقتصادي على التنمية البشرية ؟ وثالثها : هل أن الأموال التي تصرف من قبل الحكومـة وخاصـة علـى الجانب الاجتماعي قد تحولت كمحصلة نهائية في مؤشرات تنميـة بـشرية أفضل ؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها : أن الإجراءات الحكومية وخاصة السياسة الإنفاقية تترك آثاراً إيجابية واضحة على مستوى التنمية البشرية في المجتمع .

هدف البحث

يهدف البحث بشكلٍ رئيس نحو متابعة تطور مستويات التنمية البشرية فـي الدول العربية ومديات الإنفاق الحكومي على النواحي الاجتماعية وتشخيص المكونات الرئيسة ذات الأثر على التنمية البشرية ، وذلك بقصد نهائي هـو الوصول إلى أفضل تخصيص للموارد يصب في صالح تخفيض الفقر وترقية التنمية الاجتماعية .

منهج البحث

من أجل إثبات فرضية البحث والتعامل مع المشكلة سيوظف البحـث المـنهج التحليلـي الاقتصادي وسيركن إلى الأسلوب القياسي في استخلاص النتائج .

التحليل والمناقشة

١. الخلفية المرجعية

قد يكون ذا جدوى إعطاء خلفية بسيطة للموضوع دون الدخول في التفاصيل التي يزخر بها الأدب الاقتصادي التقليدي والمعاصر وذلك بقصد إيجاد نوع من الترابط مع الجانب التحليلي الذي سيرد لاحقاً . وأول مسألة يجب التطرق إليها هي كيف نفهم التنمية البشرية ؟

ببساطة متناهية تنصرف التنمية البشرية إلى ترقية تلك المفردات المتعلقة ببناء الإنسان عقلياً وجسمانياً بقصد تطوير إمكاناته وجعله حالة ناهضة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً. بمعنى أنها عملية توسيع خيارات الأفراد ورفع مستوى المعيشة (Chakraporty L. S., ٢٠٠١, ١) . وهذه العملية ذات طبيعة مستديمة Sustainable لأن خيارات الأفراد غير محدودة وتتباين عبر الزمان والمكان .

وبالإمكان النظر إلى التنمية البشرية من خلال العديد من المؤشرات سواء كانت ذات طبيعة وصفية أو ذات طبيعة قيمية . تقليدياً كانت التنمية البشرية تحدد من خلال حصة الفرد من الدخل القومي سواء النمو في هذه الحصة أو قيم توزيعية معدلة لهذه الحصة . لكن هذا المنظور كان عرضة لانتقادات عديدة لأنه يركز على جانب واحد من عملية التنمية وهو الجانب الاقتصادي (Noorbaksh F., ١٩٩٨, ٥١٧-٥٢٨) . وظهر اتجاه في السبعينات من القرن الماضي نحو بناء مؤشرات اقتصادية – اجتماعية لقياس التنمية ، الأمر الذي أفضى إلى طرح مفهوم الحاجات الأساسية Basic Needs وهيمنته على محور النقاش في سياسات التنمية البشرية (Hicks & Streeten P., ١٩٧٩, ٥٦٧-٥٨٠) . أي أن الكفة أخذت تترجح لصالح

المؤشرات الاجتماعية في قياس التنمية البشرية . وقد وظفت الأمم المتحدة مقياساً إحصائياً يعكس بشكلٍ أفضل هذه التنمية هو دليل التنمية البشرية Human Development Indicator (HDI) والذي هو عبارة عن دليل مركب Composite من :

توقع الحياة عند الولادة بالسنوات .

معدل أمية الشباب كنسبة مئوية .

معدل التسجيل الإجمالي في الدراسة كنسبة مئوية .

حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي .

وفي الحقل التجريبي فإن هذا المقياس للتنمية البشرية مفضل على غيره (Desai M., ١٩٩١, ٣٥٠-٣٥٧) (Streeten P., ١٩٧٩, ٢٨-٣١) (Desgupta P. & Weale M., ١٩٩٢, ١١٩-١٣١) ، حيث يُمكن من عمل تقديرات رقمية بالإضافة إلى أنه يسمح بإجراء المقارنات الدولية والجغرافية . وتتراوح القيمة الرقمية للدليل بين الصفر والواحد الصحيح . فالقيم القريبة من الصفر تشير إلى وجود وضع حاد من الحرمان ، أي تنمية بشرية متدنية أو منخفضة أو سيئة ، بينما القيم القريبة من الواحد الصحيح تشير إلى وجود مستويات راقية من التنمية .

ويقسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الدول من حيث مستويات التنمية البشرية وفقاً للدليل إلى ثلاثة أصناف :

دول ذات تنمية بشرية مرتفعة التي يزيد فها قيمة HDI على (٠,٨) .

دول ذات تنمية بشرية متوسطة والتي يتحدد فيما قيمة (HDI) بين (٠,٥-٠,٨) .

دول ذات تنمية بشرية منخفضة التي تستحوذ على (HDI) يقل عن (٠,٥) .

والتساؤل الآخر الذي يثار هو : ما الذي يرقي التنمية البشرية ؟
لقد ساد الاعتقاد ولفترة طويلة أن ترقية التنمية البشرية إنما تحصل عبر نمو الدخل الفردي . لكن ما كشفت عنه العديد من الدراسات التجريبية أن الدخل الفردي لا يمكن أن يعدّ المحدد الوحيد لضمان تنمية بشرية ، لأنه طالما تتشكل التنمية البشرية من مفردات وأن هذه المفردات تتفاعل كلياً في نسق متكامل يكشف وينمي قدرات الإنسان البدنية والفكرية ضمن عملية اجتماعية ثقافية طويلة ، لذلك فإن مقوماتها الأساسية ستتمثل في :

التعليم والبحث العلمي .

الخدمات الصحية .

البنى التحتية الاجتماعية .

هذا التصور يفضي بالضرورة إلى أن يصبح الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية يؤدي دوراً محورياً في مجال التنمية البشرية ، وآية ذلك أن التوسع في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية يعدّ عاملاً مهماً في التحسين المستمر للرفاهية المادية للأفراد ، إذ يحصل الأفراد بالإضافة إلى الدخول الشخصية التي يستلمونها في التوزيع الأولي للدخل القومي على مزايا أخرى تكون على شكل تعليم مجاني وعلاج طبي مجاني وضمان مادي ، مما يعني رفع الدخل الحقيقي لهم ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، توفر الخدمات الاجتماعية الظروف اللازمة لرفع المستوى الثقافي والتربوي لأفراد المجتمع وبخاصة الفقراء منهم وتزويدهم بمؤهلات توفر الأساس والجاذبية لامتصاصهم من قبل القطاع الأكثر حيوية وهو القطاع الحضري لأن المستوى المتدني من التعليم لدى الفقراء يجعل من الصعوبة امتصاصهم

وبذلك سيكون التعليم المفتاح الرئيس للرفاهية الاقتصادية (Bose N., M. Emranul Haque & Denise R. Osborn, ٢٠٠٣, ١٨) .

ومن المؤكد أن توجيه الإنفاق صوب القطاعات الاجتماعية يساهم وبشكلٍ فاعل في تخفيف الفقر لأنه اتساقاً مع المقولة التقليدية فإن أفضل ما يخدم تخفيض الفقر هو نقل أو تحويل الموارد من بعض القطاعات مثل الدفاع والإدارة العامة إلى القطاعات الاجتماعية خصوصاً التعليم الابتدائي والعناية الصحية الأولية ونحو أنواع معينة من عرض البنى التحتية مثل الطرق الريفية وتوفير المياه (Adam Christopher & David Bevan, ٢٠٠١, ١٣) .

وبالتأكيد فإن العلاقة بين الفقر والتنمية الاجتماعية وثيقة جداً ومن غير الممكن الفصل بينهما ، ولهذا نجد أن الحكومات في الوقت الحاضر قد حددت أهدافها بشكل أكثر وضوحاً مما كان عليه الوضع في السابق وأخذت تقيم سياساتها على اساس مدى مساهمتها في تخفيض الفقر بحيث أصبح الاهتمام الأول للحكومات في غالبية الدول .

٢. واقع التنمية البشرية في الدول العربية

كما هو معروف تضم الدول العربية (٢٢) دولة متوزعة على كل من قارتي آسيا وأفريقيا ، وتمتد على مساحات جغرافية شاسعة . هذا الواقع أفضى إلى تباين هذه الدول في إمكاناتها الاقتصادية وتركيبتها الاجتماعية ومواردها مما انعكس على مجهودات ومسارات التنمية البشرية فيها . وباعتماد تصنيف الأمم المتحدة للدول بحسب قيمة معامل دليل التنمية البشرية سنلاحظ أن الدول العربية تتوزع على الأصناف الثلاثة ، وكما هو معروض في الجدول (١) .

الجدول (١)

دليل التنمية البشرية HDI للدول العربية

السنوات / الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢
تنمية بشرية مرتفعة					
البحرين	٠,٨٠٨	٠,٨٢٥	٠,٨٢٠	٠,٨٣٥	٠,٨٤٣
الكويت	--	٠,٨١٠	--	٠,٨٣٤	٠,٨٣٨
الإمارات العربية المتحدة	٠,٨٠٥	٠,٨٠٣	٠,٨٠٠	--	٠,٨٢٤
تنمية بشرية متوسطة					
عُمان	٠,٦٩٦	٠,٧٣٣	٠,٧٢٠	٠,٧٦١	٠,٧٧٠
المملكة العربية السعودية	٠,٧٠٧	٠,٧٤١	٠,٧٤٠	٠,٧٦٤	٠,٧٦٨
لبنان	٠,٦٧٣	٠,٧٣٢	٠,٧٣٠	٠,٧٥٢	٠,٧٥٨
الأردن	٠,٦٨٢	٠,٧٠٧	٠,٧١٠	٠,٧٤١	٠,٧٥٠
تونس	٠,٦٥٦	٠,٦٩٦	٠,٧١٠	٠,٧٣٤	٠,٧٤٥
سوريا	٠,٦٣٥	٠,٦٦٣	٠,٦٥٠	٠,٦٨٣	٠,٧١٠
الجزائر	٠,٦٤٢	٠,٦٦٤	٠,٦٩٠	٠,٦٩٣	٠,٧٠٤
مصر	٠,٥٨٣	٠,٦١٣	٠,٦٣٠	٠,٦٤٢	٠,٦٤٩
المغرب	٠,٥٤٢	٠,٥٧١	٠,٥٨٠	٠,٦٠٣	٠,٦٢٠
السودان	٠,٤٢٧	٠,٤٦٥	٠,٤٧٠	٠,٤٩٢	٠,٥٠٥
تنمية بشرية منخفضة					
اليمن	٠,٣٩٢	٠,٤٣٥	٠,٤٥٠	٠,٤٦٩	٠,٤٨٢
موريتانيا	٠,٣٨٧	٠,٤٢٣	٠,٤٥٠	٠,٤٤٩	٠,٤٦٥
جيبوتي	--	٠,٤٥٠	٠,٤٥٠	٠,٤٥٢	٠,٤٥٤

المصدر

UN, UNDP, Human Development Report, Various Issues.

ويتضح من الجدول أنه فقط ثلاث من الدول العربية مصنفة بأنها ذات تنمية بشرية مرتفعة وهي البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة ، ونفس العدد من الدول تقع ضمن فصيلة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وهي اليمن وموريتانيا وجيبوتي ، بينما بقية الدول فمصنفة بأنها ذات تنمية بشرية متوسطة . ويلاحظ على مواقع الدول أن الدول ذات مستويات الدخل الفردي المرتفعة وذات الكثافة السكانية المنخفضة تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة. أما الدول ذات مستويات الدخل الفردي المنخفضة فإنها ذات تنمية بشرية منخفضة .

ومما تجدر ملاحظته أنه خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ فإن كافة الدول العربية حققت تطوراً في مجال التنمية البشرية على الرغم من تباين درجة هذا

التطور فيما بينها الأمر الذي يشير إلى أن هناك جهوداً حثيثة بذلت في هـذا الخصوص ، لكن الذي يلفت الانتباه أنه على الرغم من هذا التطور ، فـإن الدول العربية لازالت في مواقع متأخرة في الوزن العالمي . فالبحرين التـي تعدّ في صدر قائمة الدول العربية ذات التنمية البـشرية المرتفعـة وتحتـل الموقع الأول فإن ترتيبها العالمي هو (٤٠) بين الدول ، وأن ترتيب الـيمن (١٤٩) وموريتانيا (١٥٢) وجيبوتي (١٥٤) ، مما يشير إلى وجود حاجـة ماسة إلى المزيد من الخطوات في مجال التنمية البشرية ، لأن الفجوة بـين الدول العربية والعالم الخارجي متسعة .

٣. مسارات الإنفاق الاجتماعي في الدول العربية

كما هو معروف يضم الإنفاق الاجتماعي العديد من المفردات ، لكن هنـاك مفردتين تعتبران صلب هذا الإنفاق ، وهما الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة ، وتمثل هاتين المفردتين العربات المالية Fiscal Vehicles لتحسين الرفاهية وبخاصة للفقراء .

والجدول التالي يشير الى نسبة الانفاق على قطاع التعليم من الناتج المحلـي الاجمالي لعدد من الدول العربية:

الجدول (٢)

الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية

السنوات / الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢
البحرين	٤,٣	٣,٦	٣,٧	٣,٣	٤,٥
الكويت	٧,٩	٥,٧	٥,٥	٤,٧*	--
الإمارات العربية المتحدة	١,٧	١,٨	٢,٠	٢,٠	--
عُمان	٣,٨	٤,٨	٥,٢	٤,٢	٤,٧
المملكة العربية السعودية	٦,٥	٥,٠	٨,٣	٧,٠	--
الأردن	٥,٣	٤,٨	٥,٣	٥,٠	٥,٣
تونس	٥,٩	٦,٠	٥,٦	٥,٨	٦,٥
سوريا	١,٦	٢,٤	٢,٤	--	--
الجزائر	٥,٣	٩,٣	٨,٥	٧,٢*	--
مصر	٣,٩	٤,٧	٤,٤	٥,١	٥,١
المغرب	٥,٢	٥,٥	٥,٤	٥,٨*	--
اليمن	٥,٠	٤,٦	٧,١	٦,٥*	--

* تعود لسنة ١٩٩٩.

المصدر : احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على :

UN, IMF, Government Finance Statistics, Various Issues.

ومن خلال تفحص الجدول (٢) نكتشف أن هناك تبايناً واضحاً فيما بين الدول العربية في التخصيصات الموجهة نحو قطاع التعليم ، ناهيك عن أن هذه التخصيصات منخفضة لا تتناسب البتة مع أهمية هذا القطاع . والذي يلاحظ على المعطيات الإحصائية أن النسبة من الناتج الموجهة إلى التعليم لم تتغير بشكلٍ ملحوظ عبر الوقت ، لا بل اتسمت بالثبات والجمود إلى حدٍ كبير وهو وضع يدعو إلى التأمل والتساؤل خاصة أن واقع الدول العربية يستلزم الحاجة إلى مزيد من الإنفاق على هذا القطاع الحيوي . ومما يفيد في هذا الصدد الإشارة إلى أن الدول الأوربية التي قطعت أشواطاً متقدمة جداً في التعليم الإلزامي ومحو أمية الكبار لا زالت تنفق على التعليم نسب تفوق ما تنفقه الدول العربية (أنظر الجدول ٣) .

الجدول (٣)

الإنفاق على التعليم في عدد من الدول الأوربية لسنة ١٩٩٩ (% من الناتج المحلي)

الدولة	الإنفاق على التعليم (%)	الدولة	الإنفاق على التعليم (%)
النمسا	٦,١	ايرلندة	٤,٢
بلجيكا	٦,٢	ايطاليا	٥,١
الدانمارك	٨,٠	هولندة	٤,٨
ألمانيا	٤,٤	البرتغال	٦,٩
فنلندة	٦,٦	السويد	٦,٨
اليونان	٤,١	متوسط أوربا	٥,٧

المصدر : OECD, National Accounts .

ولم يكن الإنفاق على الصحة في الدول العربية بأحسن حال من الإنفاق على التعليم ، ويمكن متابعة ذلك من خلال الجدول (٤) .

الجدول (٤)

الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية

السنوات / الدولة	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢
البحرين	٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٥
الكويت	٤,١	٣,٠	٣,٤	٣,٢	--
الإمارات العربية المتحدة	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	--
عُمان	١,٦	٢,٣	٢,٤	٢,٠	١,٩
المملكة العربية السعودية	١,٧	١,٩	٣,٠	٢,٣	--
الأردن	١,٨	٢,٢	٣,٥	٣,٢	٣,٧
تونس	٢,١	٢,٣	٢,١	٢,٠	١,٩
سوريا	٠,٤	٠,٩	٠,٦	--	--
الجزائر	٣,٠	١,٨	١,٤	١,٣	--
مصر	٠,٨	٠,٨	١,١	١,٢	١,٣
المغرب	٠,٩	١,٠	١,٠	١,٠	--
اليمن	١,٢	٠,٩	١,٥	١,٣	--

* تعود لسنة ١٩٩٩.

المصدر : احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على :
UN, IMF, Government Finance Statistics, Various Issues.

وتكشف المعطيات في الجدول (٤) تدني نسبة ما تخصصه الدول العربية من مواردها القومية إلى القطاع الصحي . وعلى الرغم من هـذا التـدني فـإن الاتجاه العام لهذا الإنفاق إما التناقص أو الثبات وهو وضع غير مقبول البتة وخاصةً عند مقارنة الوضع مع ما هو في أوربا ، حيث يلاحظ من الجـدول (٥) أن ما تنفقه الدول الأوربية على الصحة إن لم يكن يوازي فإنه يفوق ما تنفقه على التعليم .

الجدول (٥)

الإنفاق على الصحة في عدد من الدول الأوربية لسنة ١٩٩٩

(% من الناتج المحلي)

الدولة	الإنفاق على الصحة (%)	الدولة	الإنفاق على الصحة (%)
النمسا	٨,١	ايرلندة	٥,٧
بلجيكا	٦,٣	إيطاليا	٥,٨
الدانمارك	٥,٣	هولندة	٤,٠
ألمانيا	٦,٢	البرتغال	٦,٤
فنلندة	٥,٩	السويد	٦,٣
اليونان	٣,٩	متوسط أوربا	٦,٢

المصدر : OECD, National Accounts .

ومن مقارنة الجدولين (٤) و (٥) نكتشف الهوة الكبيرة بين الدول العربيـة والعالم المتقدم ، فالدول العربية مدعوة إلى مزيد من التخصيصات لقطاعهـا الصحي ، وذلك لحماية المجموعـات غيـر المـستفيدة Disadvantaged Groups التي هي بأمس الحاجة إلى مخرجات هذا القطاع .

٤. توصيف نموذج لقياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية البشرية

يتشكل النموذج من معادلة انحدار خطية متعددة المتغيرات تضم كل من الإنفاق على الصحة والإنفاق على التعليم وحصة الفرد من الدخل القومي كمتغيرات مستقلة . ويلاحظ عموماً أن التنمية البشرية ترتبط إيجابياً مع مستويات الدخل في الدولة ، حيث أن مستوى دخل حقيقي أعلى يفسح المجال للعيش حياة كريمة التي لا يمكن أن تكون متاحة في ظل مستويات أخفض من الدخل .

وبذلك سيكون توظيف النموذج كالآتي :

$$HDI = \alpha + \beta 1 \frac{E}{GDP} + \beta 2 \frac{H}{GDP} + \beta 3 \frac{GDP}{Pop} + \mu$$

حيث أن :

HDI : دليل التنمية البشرية .

E/ GDP: حصة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي .

H/GDP :حصة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي .

GDP/ PoP : حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي .

فالمتغير المعتمد الذي هو التنمية البشرية سيعبر عنه بقيمة دليل التنمية البشرية وهي قيمة محتسبة دولياً ولا تحتاج إلى تعديل ، بينما سيعبر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حتى يمكن الوصول إلى تقديرات مقبولة . وسنستخدم طريقة المربعات الصغرى المقطعية – المجمعة Pooled–Cross Section Least Square عبر أخذ مشاهدات عن السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٢ للمتغيرات وسوف

نطبق النموذج على الدول المدرجة في جدول (١) باستثناء كل من لبنان والسودان وموريتانيا وجيبوتي لعدم توفر البيانات الإحصائية ، أي أنه سيكون لدينا (٦٠) مشاهدة لكل متغير .

وقد ظهرت نتائج تقدير النموذج على المستوى المجموعي للدول العربية حسب الآتي:

$$HDI = 0.562 - 0.00931\frac{E}{GDP} + 0.0534\frac{H}{GDP} + 0.000011\frac{GDP}{Pop}$$

(١٦,٠٤) (-١,٤٤) (٤,١٨) (٦,١٦)

$F = ٣٥,٦٥$ $R^2 = ٦٨,٩\%$

وبحسب النتيجة أعلاه فإن الإنفاق الحكومي على الصحة وحصة الفرد من الدخل القومي ظهرا ذو تأثير إيجابي ومعنوي على التنمية البشرية ، وهي مسألة متوقعة ومقبولة وتنسجم مع فرضية البحث . لكن ظهر أن الإنفاق على التعليم غير معنوي وبعلاقة سالبة وهي مسألة تخالف التوقعات بالنسبة للمنطقة العربية . وأغلب الظن فإن هذه النتيجة المثيرة ترتبط بشكلٍ رئيس بعاملين ، الأول : ربما يكون من طبيعة فنية ، إذ يتوقع أن يكون هناك مشكلة تداخل بين كل من الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة . أما العامل الثاني ، وهو أكثر ما نخشاه قد يرتبط براجعية الإنفاق على التعليم Incidence حيث أن جله موجه نحو التعليم العالي ولم يوجه نحو الفقراء ولم يساهم في تضييق التباين داخل المجتمع . ففاعلية التعليم في ترقية التنمية البشرية تتحقق إذا ما وجه جل الإنفاق نحو التعليم الابتدائي والإعدادي .

ولتجاوز الإشكالية الفنية ، فقد عمدنا إلى جمع الإنفاق على التعليم والصحة سوية ، وظهرت نتائج التقدير حسب الآتي :

$$HDI = 0.527 + 0.00862 \frac{E+H}{GDP} + 0.000015 \frac{GDP}{Pop}$$

(٨,١٥) (١٣,٧٧) (١,٧٧)

$F = ٣٦,١٩$ $R^{٢} = ٦٠٪$

وتكشف النتيجة أعلاه عن وجود أثر معنوي وموجب للإنفاق الحكومي على التنمية البشرية وبشكل أقوى من تأثير العامل الاقتصادي معبراً عنه بحصة الفرد الواحد من الدخل القومي ، مما يعني أن السياسات والإجراءات الحكومية تعدّ محدداً مهماً للتنمية البشرية في المنطقة العربية عموماً مما يلقي مسؤولية النهوض بهذه التنمية على الحكومات . لكن هذه النتيجة لا يمكن تعميمها ، ويجب أن تقبل بحذر شديد لأن الدول العربية أبعد من أن تكون متجانسة في تركيبتها الاقتصادية والاجتماعية ومواردها . وعليه فقد حاولنا تطبيق النموذج على الدول العربية من خلال وضع هذه الدول ضمن مجموعات متجانسة إلى حدٍ ما وقد يكون المعيار الجغرافي (الموقعي) أفضل معيار للتقسيم والذي بموجبه يمكن وضع الدول العربية في ثلاث مجموعات ، الأولى : تضم مجلس التعاون الخليجي (البحرين ، الكويت ، الإمارات العربية المتحدة ، عُمان ، المملكة العربية السعودية) ، والمجموعة الثانية : تضم دول منطقة الشرق الأوسط (الأردن ، سوريا ، مصر ، اليمن) ، والمجموعة الثالثة : تضم دول منطقة شمال أفريقيا (تونس ، الجزائر ،

المغرب) . وفي تقديرنا أن الدول داخل المجموعات تشترك في العديد من الخصائص والسمات تجعل من النتائج ذات قيمة ومعنى .

وقد ظهرت نتائج تقدير النموذج أعلاه على الدول العربية بحسب المجموعات حسب ما هو معروض في الجدول (٦) :

الجدول (٦)

نتائج تقدير نموذج أثر الإنفاق الحكومي على التنمية البشرية في الدول العربية

الدول	الثابت (α)	الإنفاق على التعليم والصحة (b_1)	حصة الفرد من الناتج المحلي (b_2)	الاختبارات	
				R^2	F
دول مجلس التعاون الخليجي	٠,٦٢٣ (١٤,٦٨)	٠,٠٠٣١٥ (٠,٨٩)	٠,٠٠٠٠١ (٥,٠٠)	٥٧,٧٪	١٣,٣٣
دول منطقة الشرق الأوسط	٠,٤٠١ (١٤,٥٩)	-٠,٠٠٢٨٣ (-٠,٧٦)	٠,٠٠٠٠٨٦ (١٣,٩٤)	٩٢,٣٪	٩٧,٥٤
دول منطقة شمال أفريقيا	٠,٤٤٠ (٥,٣٣)	٠,٠٣٧٨ (٣,٣١)	-٠,٠٠٠٠٢٧ (-١,٩٨)	٤٥,٦٪	٥,٦١

وتكشف النتائج عن تباينات جغرافية مهمة على صعيد العوامل المؤثرة في التنمية البشرية في الدول العربية ، فقد ظهر العامل الاقتصادي الأكثر حسماً في تقرير مستوى التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي ، بينما ظهر أثر الإنفاق الحكومي موجب ولكن غير معنوي ، وهذا الوضع غير مستغرباً في ظل استحضار المستويات العالية من الدخل التي يتمتع بها الأفراد وتزايد إمكانياتهم في توسيع خياراتهم بحيث لا تجعلهم يتطلعون إلى الدولة في تلبية احتياجاتهم .

وظهر نفس الأثر للعامل الاقتصادي في دول منطقة الشرق الأوسط وبشكل أكثر قوة، بينما ظهر تأثير الإنفاق الحكومي سالب وغير معنوي . وفي تقديرنا ، أن العلاقة السالبة تجد تفسيرها في راجعية الإنفاق الحكومي ، حيث

أنه يتوقع وخاصة الإنفاق على التعليم أنه لا يصب في صالح الفقـراء ، أي أنه قد لا يكون موجهاً بثقل نحو التعليم الابتدائي والإعدادي.

أما في دول شمال أفريقيا ، فقد ظهرت النتيجة معاكسة تمامـاً لتلـك التـي ظهرت في دول مجلس التعاون الخليجي ودول منطقة الشرق الأوسط ، فقـد ظهر أن الإنفاق الحكومي هو العامل الحاسم في تقريـر مـستوى التنميـة البشرية ، بينما ظهر أثر العامل الاقتصادي سالباً ومعنوياً . هـذا الوضـع يكشف مسألة هي تواضع مستويات الدخول الفردية بحيث لا تمكن أصحابها من تطوير خياراتهم هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى قـد يـرتبط بـسوء توزيع الدخل القومي بحيث أن حصة الفقراء منه منخفضة جـداً بدلالـة أن أغنى (١٠%) من السكان في المغرب في سـنة ١٩٩٩ يـستحوذون علـى (٣١%) من الدخل ، وفي الجزائر يستحوذون على (٢٧%) مـن الـدخل ، وفي تونس (٣٢%) (UN, UNDP, Human Development Report, ٢٠٠٤) . ولهذا ، فإن الاتكاء على الدولة أصبح أمراً لا مفر منـه ، ولهـذا فإن أي تغير في السياسة المالية للدولة سينعكس مباشرةً في مـسار التنميـة البشرية .

٥. ملاحظات ختامية

تبين من خلال البحث أن هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي على القطاعـات الاجتماعية والتنمية البشرية بالقدر الذي يؤشر أن هكذا إنفاق يعدّ محدداً مهماً للتنمية البشرية . ولناحية الدول العربية كمجموعة ظهر أن كل من العامـل الاقتصادي والدور الاجتماعي للدولة يسهمان إيجابياً في التنميـة البـشرية ، بينما ظهر على المستوى الجزئي انفراد العامل الاقتـصادي (معبـراً عنـه

بحصة الفرد من الدخل القومي) في تقرير هذه التنمية وخاصةً في دول مجلس التعاون الخليجي ودول منطقة الشرق الأوسط . وتبين أهمية الإنفاق الحكومي وتفوقه على العامل الاقتصادي على دول شمال أفريقيا سواءً في حجم التأثير أو اتجاهه في تقرير التنمية البشرية، وبذلك يمكن الخلوص إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة من خلال سياستها في ترقية التنمية البشرية مع التأكيد على ضرورة أن يكون للفقراء حصة كبيرة من منافع وعوائد هذه السياسات .

٦. المصادر

Adam Christopher S. & David Bevan, (٢٠٠١), Fiscal Policy Design in Low-Income Countries, Discussion Paper, No. ٢٠٠١/٦٧, WIDER, UN.

Bose Niloy, M. Emranul Haque & Denise R. Osborn, (٢٠٠٣), Public Expenditure and Economic Growth, Economic and Social Research Council, UK.

Chakraborty Lekha S., (٢٠٠١), Public Expenditure and Human Development, National Institute of Public Finance & Policy, New Delhi, India.

Dasgupta P. & Weale M. (١٩٩٢), On Measuring the Quality of Life, World Development, ٢٠.

Desai M., (١٩٩١), Human Development: Concept and Measurement, European Economic Review, ٣٥.

Hicks & Streeten P., (١٩٧٩), Indicators of Development, World Development (٧).

Lewis W. A., (١٩٥٥), The Theory of Economic Growth, George Allen and Unwin, London.

Noorbakhsh F., (١٩٩٨), A Modified Human Development Index, World Development, ٢٦ (٣).

OECD, National Accounts.

Rasmus Helterg, Kenneth Simler & Finn Tarp, (٢٠٠١), Public Spending and Poverty in Mozambique, Discussion Paper No. ٢٠٠١/٦٣, WIDER, UN.

Streeten P. (١٩٧٩), From Growth to Basic Needs, Finance and Development, ١٦ (٣).

UN, UNDP, Human Development Report, Various Issues.